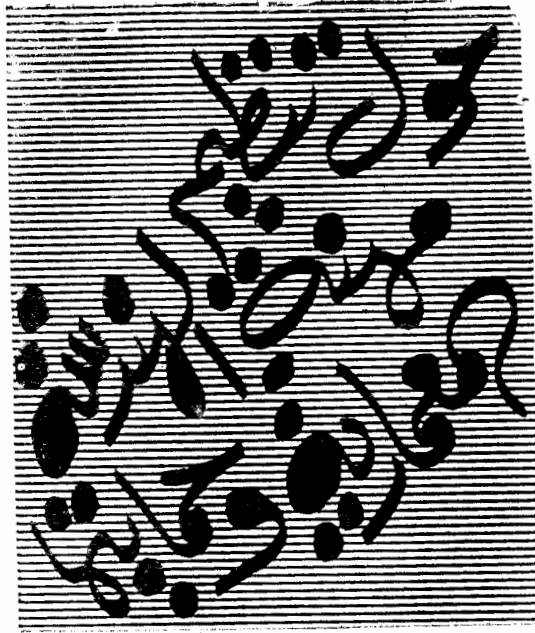




محمد عبد الرحيم

تنشأ اى مهنة الى حيز الوجود حين يحتاج المجتمع لخدمة تؤدي للنصح بشأن أدائها وكيف يكون ومتى واين ولم ؟ بهذا الفهم تكون المهن من الخدمات الضرورية لاي مجتمع متحضر ومن واجب حكومة ذلك المجتمع أن توفر هذه الخدمات وتسن القوانين التي تكفل مزاولة تلك المهن على أحسن الوجوه . وقد مرت على الانسانية في تاريخها الطويل مرحلة اولية كانت فيها الاعمال واكتساب الخيرات خاضعة للارتجال والتجربة ، وبمضى الزمن وتطور سبل كسب العيش وظهور مبدأ «تقسيم العمل» تجمعت الخبرات في كل وجه من أوجه الحياة - في نظام علمي محدد يدرس لطالاب العلم ويؤهلهم للتخصص في ذلك الوجه . بعد ظهور مبدأ «تقسيم للعمل» صار الناس يلجأون للشخص المتخصص لانجاز اغراضهم . ولكن هذا الانتقال لم يحدث مباشرة بل كانت هناك فترة طويلة من التطابق بين عصر الارتجال وعصر العمل العلمي ، وتكرر فترة التطابق هذه في التاريخ الحضارى لكل أمة من الأمم حتى في عصرنا الحاضر اذ نرى ان التغيير من عصر الارتجال الى عصر العلم فيما يسمى بالدول الناشئة يتطلب وقتا طويلا وجهدا شاقا في التوعية والارشاد . فنسبة

لقلة المهنيين أو لفلاء الخدمات المهنية أو للجهل بوجودها أو لايمان أعمى بالمالوف يجد كثير من الناس صعوبة كبيرة في التغيير من طريق الارتجال الى طريق العلم . وهذا واقع ملموس في سودانا فالكثيرون يلجأون للطب البدنى والفكى رغم وجود الطب الحديث .

ومن واجب المهنيين والدولة ازاء هذه الحال تقصير فترة التطابق بتوعية الجمهور وتبصيره بمضار مثل هذا السلوك وارشاده الى محاسن اللجوء للشخص المهنى المؤهل لانجاز مهامه . وواجب الدولة فوق هذا محاربة الدجل والنصب بسن القوانين ومتابعة تنفيذها حماية للمجتمع .

لماذا نريد قانونا لحماية مهنة المعمار ؟

١ - فى المرحلة الانتقالية التى تجتازها بلادنا ولان مهنة المعمار فيها ماتزال فى المهد وجد كثير من الادعياء المحسوبين على المهنة ، ومازالوا يجدون مجالا لنصب انفسهم كمهندسين معماريين ولا يخفى ان مثل هؤلاء تنقصهم المؤهلات العلمية والكفاءة الفنية والالتزام باخلاقيات المهنة التى تطفلوا عليها بما يعود بالضرر البالغ على الافراد والمجتمع ان ترك لهم الحبل على الغارب .

٢ - تستنزف المباني التى تستلزمها التنمية فى مرحلة البناء التى تجتازها بلادنا جزءا كبيرا من الدخل القومى . وبما ان المعمارى هو الشخص الوحيد المؤهل فى حسن استغلال الموارد فى تصميم مبان اقتصادية تحوز رضا موكله وتراعى مصالح المجتمع فانه من الخطورة ان يسمح لدخلاء كل همهم المكسب المادى الرخيص بمزاولة أعمال ليست من اختصاصاتهم .

من هو المهنى ؟

المهنى هو الشخص المؤهل فى حقل معين وهو الذى يسدى النصح لموكله فى ذلك الجانب من حياته الذى يتصل بحقل تخصصه ويشارك فى تحمل المسؤولية التضامنية - بينه وموكله - فيما يترتب على القرارات التى تتخذ بناء على النصح الذى اسده .

ومفروض فى المهنى فوق هذا ان يدخل فى حسابه اعتبارات أخرى قد لا يوافق موكله على انها ضرورية أو ذات علاقة بالموضوع . (سوف أوضح هذه الاعتبارات الأخرى أدناه .)

الفرق بين العلاقة الحرفية والعلاقة المهنية :

في العلاقة الحرفية ، كعلاقة صاحب العمل مع أى حرفي كالبناء والحداد والنجار ، كل ما هو مطلوب من الحرفي هو أن يؤدي خدمة معينة في حقل مهارته وفقا لتوجيهات الزبون وليس متوقعا منه أن يشارك في اتخاذ القرارات بشأن ما يجب عمله أو تحمل نتائج مثل تلك القرارات . كل هذا يدخل في مسؤولية الزبون . المسؤولية الوحيدة التي يتحملها الحرفي لا تعدى نطاق الكيفية التي تم بها العمل من الناحية الفنية .

أما في العلاقة المهنية فإن المهني يشارك في اتخاذ القرارات بشأن ما يجب عمله وتبعاً لذلك يشارك في تحمل مسؤولية ما يترتب على تلك القرارات . وهو مسئول أيضا أن يحوز ما ينجزه من عمل موافقة ورضا موكله .

فرق حاسم بين العلاقة الحرفية والعلاقة المهنية .

هذا الفرق الحاسم ينبع من الاعتبارات الأخرى المشار إليها آنفاً . اسلفنا أن المهني يدخل في حسابه عندما يسدى النصيحة أو كلة اعتبارات وقيم قد تتضارب - أحيانا - مع مصالح موكله ولكن هذا لا يعفى المهني من الإصرار عليها والإلتزام بها فهي تنبع من صميم مركزه كمهني .

ولنأخذ أمثلة على ذلك . أن الطبيب لن يتأمر مع مريضه ليركبه يؤدي نفسه - كأن يتركه ينتحر مثلاً - أو أى شخص آخر حتى ولو كان ذلك غير مخالف للقانون . والمحامي لن يتفاضى أو يدع موكله يتفاضى عن ذكر أى حقيقة قد تؤثر على سير العدالة حتى لو كان ذكرها في المحكمة فيما يبدو ليس في مصلحة موكله . هذا النوع من التصرف ينبع من قيم الطبيب والمحامي المهنية . ومثل هذا الإلتزام بقيم مهنية معينة لا وجود له في حالة الحرفي . إنما الحرفي رجل يعرض مهارته للبيع في السوق وكل تصرفاته يحدوها تحقيق مكسب مادي وغيره من وراء ذلك .

عمل المهندس المعماري :

تظهر أى مشكلة معمارية إلى حيز الوجود حين يحس شخص ما بحاجة لبناء مبنى معين . يبدأ عمل المهندس المعماري حين يأتيه مثل هذا الشخص ويوكله لتصميم المبنى المطلوب . وعمل المهندس المعماري سلسلة متصلة الحلقات تبدأ بالتشاور مع الموكل لتركيز ملامح

المشكلة وتحديد ابعادها وتنتهى باستلام المبنى مجهزا وصالحا للاستعمال من المفاوض .

اول حلقة في هذه السلسلة هي اعداد (برنامج المتطلبات) بالتشاور مع الموكل . ويحوى برنامج المتطلبات هذا كل المعلومات عن اغراض المبنى الجديد وما يجرى فيه من نشاطات ونوعية البيئة التى تستلزمها كل هذه النشاطات . كما انه يقرر حدا تقديريا لتكلفة المبنى وموعد تسليمه . برنامج المتطلبات هو الاساس لعملية تصميم المبنى ومن هنا تنبع أهمية شموله لكل المعلومات عن المبنى الجديد وأية ثغرة فيه تؤثر على كمال التصميم .

بعد اعداد برنامج المتطلبات وتمحيص وهضم ما يتضمنه من معلومات تبدأ عملية التصميم . في هذه المرحلة يترجم المعمارى معلومات برنامج المتطلبات الى تصميم لمبنى من مجموعة من الجائز (جمع حيز) . تؤوى النشاطات التى تجرى فيه ، مرتبة وفق نظام يحترم العلاقات الوظيفية المختلفة بين هذه النشاطات ويسهل سير العمل ان يقومون بها . كل هذا في اطار يستهدف تحقيق اقصى فائدة بأقل تكلفة وجهد . تتم عملية التصميم باعداد رسومات ونماذج تكون في مجموعها وصفا شاملا للمبنى الذى يتخيله المعمارى حتى يستطيع الموكل ان يكون فكرة صادقة عن مبناه المرتقب ويتمكن من المشاركة بالنقد في تطوير التصميم وتحسينه . وقد تمتد هذه المرحلة في تعديل وتحويل للتصميم الاولى ورفضه واعداد تصميمات مفايرة حتى يتوصل المعمارى الى تصميم يوافق متطلبات موكله ويحوز رضاه . يستعين المعمارى في عملية التصميم بمستشارين متخصصين في بعض أوجه المسألة المعمارية واقربهم اليه المهندس الانشائى ومساح الكميات .

حين يصبح التصميم في صورته النهائية على المعمارى ان يعدد الرسومات التنفيذية التى توضح كيفية انشاء المبنى وتجهيزه . تحوى هذه الرسومات كل المعلومات التى يحتاجها المفاوض لانشاء المبنى .

على المعمارى بعد ذلك ان يصدر تعليماته لمساح الكميات ليعد من الرسومات التنفيذية جدول الكميات وعليه أيضا ان يعدد كل المواصفات والمعلومات اللازمة لطرح انشاء المبنى في مناقصة بين المفاوضين . وحين ورود العطاءات عليه فضها بحضور الموكل واسداء النصح لسه بشأن ارساء العطاء .

بعد ذلك يسلم المعمارى المفاوض الذى يرسو عليه العطاء الرسومات التنفيذية للبدء في انشاء المبنى . وعليه واجب مراقبة سير العمل

بزيارة الموقع في فترات دورية للاطمئنان على ان البناء يسير - وفق ماهو موضح في الرسومات التنفيذية كما وكيفا . ومن أهم واجباته في هذه المرحلة التحكم في صرف ميزانية المبنى وفق سير العمل .

والبون شاسع بين عمل المعمارى السابق ذكره ومايدخله فيه من علاقات متشعبة مع مستشارين ذوى تخصص ومقاولين وحرفيين وما يتطلبه منه من قرارات معقدة في اختيار مواد البناء واساليب البناء وتقدير اثر كل منها أو تركيبات مختلفة منها على تكلفة المبنى النهائية وقيمتها العلمية والفنية - البون شاسع بين هذا وبين ماكان سائدا حين كان الرجل يقطع الحجر من جانب الجبل لبنى لنفسه كوخا . الواضح ان تعقد عملية تصميم المباني وتشعب القرارات التى تتخللها يستلزم ان يشرف عليها مهنى متمرس متملك لخاصية تخصصه حتى يطمئن صاحب العمل انه سيجنى ثمرة لما ينفقه من مال يوافق متطلباته ويرضى تطلعاته .

هل المعمار مهنة :

من تأملنا للعرض الموجز السابق لعمل المهندس المعمارى نرى من أهم اعبائه محاولة الاجابة على الأسئلة الكثيرة التى تدور بخلد صاحب المبنى ثم تضمين هذه الاجابة في تصميم يحوز رضا موكله . وكما اسلفنا فإن أية مهنة لا تظهر الى حيز الوجود حين يحتاج المجتمع لخدمة تؤدى فقط بل تنشأ أيضا للنصح بشأن مايجب ادائه : كيف ومتى واين ولم ؟ ان المعمارى بتحديد اغراض الموكل الحقيقية في البداية يجيب على السؤال لم ؟ وباعداده لبرنامج المتطلبات يجيب على السؤال ماذا ؟ وبعملية التصميم يقرر اجابة السؤال كيف ؟ وبمساهمته في اختيار الموقع المناسب للمبنى يجيب على السؤال اين ؟ وبالتحديد ببناء المبنى على مراحل أو دفعه واحده يجيب على السؤال متى ؟ وجود مثل هذه الاسئلة في عملية البناء وتدريب المعمارى بطريقة تؤهله لاتخاذ التدابير المناسبة ليجاد الحلول لها تقوم وحدها دليلا قاطعا على ان المعمار مهنة وليس حرفه .

يتكون اى مبنى من عدة نظم متداخلة فهناك نظامه الانشائى ونظام الاضاءة والتهوية ونظام الخدمات . . الخ قد يدخل كل هذه النظم منفردا في نطاق خبرة معينة ولكن تصميم المبنى النهائى يمثل شيئا اكبر من مجموع هذه النظم ويتطلب ملكة لتجميع اجزائه المختلفة في كل متناسق وفق نظام يحترم العلاقات الوظيفية بين الاجزاء . والمطلوب اذن وظيفة تنسيقه بين هذه النظم واعتبارات أخرى تنبع من طبيعة

وظيفة المبنى والنشاطات التي تجرى فيه واحتياجاتها واحتياجات من يقومون بها البيئية . هذه الوظيفة التنسيقية هي عملية التصميم وهي الخاصة المميزة وحجر الزاوية للهندسة المعمارية . والسؤال هنا هو هل يجب ان يكون صاحب هذا الدور التنسيقى مهنيًا أو حرفيًا ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من النظر اليه من زاويتين : زاوية صاحب المبنى وزاوية المجتمع ولنبدأ بالاولى . ان بناء أى مبنى باستثناء حالات قليلة لا يحدث في الغالب الامرة واحدة في حياة الفرد . وفوق هذا فهو يتطلب اتفاق قدر كبير من المال . وخطر من هذا وعلى غير المعهود في الحالات الأخرى ، التي يطلب فيها الفرد مساعدة مهنية ، فإنه لايتسنى لصاحب المبنى ان يتفادى الدخول في علاقة تجارية في مرحلة من المراحل قبل ان يتحقق له مطلبه ويتم بناء مبناه . فالعلاج الذي يتبع مرحلة تشخيص الدكتور والدفاع الذي ينصحنا محامينا باتخاذها بعد مشاورته هي مراحل من صميم عمل المهني نفسه ويتولاها نيابة عنا . اما في مسألة البناء فان مرحلة الانشاء الفعلى للمبنى التي تتبع مرحلة تصميمه التي يقوم بها المهندس المعماري ، يقوم بها مقاول والعلاقة هنا تجارية بين صاحب المبنى والمقاول وليس من الضروري ان يكون الجانب الآخر فيها ملتزمًا بمصلحة صاحب المبنى أو مغفلًا لها على مصلحته الذاتية ولذا فان صاحب المبنى لعدم خبرته، ولمستوى التكلفة العالي لعملية البناء وللنتائج المالية الوخيمة التي تترتب على أى غلطة في تقديراته ولأنه لا يستطيع ان يتحاشى الدخول في علاقة تجارية غير متكافئة من ناحية الخبرة ، لكل هذه الاسباب فانه يحتاج لمساعدة شخص مؤهل في الحقل منزله عن الغرض يساهم معه في اتخاذ قرارات موضوعية كفيفة بتحقيق غرضه وحماية مصالحه والخبرة والموضوعية وعدم الغرض شروط لا تتوفر الا في المهني .

اما من زاوية احتياجات المجتمع فاننا أيضا نحتاج لهذا الدور المهني لتعدد وتنوع القرارات التي تدخل في تصميم وتنسيق البيئة المبنية . ولنا ان نتصور الفوضى التي يمكن ان نجنيها والجحيم الذي قد نجسد انفسنا فيه اذا تركنا الجبل على الغارب لكل فرد يبني مايشاء كيف يشاء وابن يشاء . من الواضح انه يجب ان تكون هناك اعتبارات أخرى غير مصلحة صاحب المبنى المباشر تستهدف صيانة مصالح المجموعة ككل ، على المدى الطويل ، تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ أى قرار بشأن أى مبنى . ولا يمكن بغير وجود مهنة معترف بها اجتماعيا ورسميا ، الحفاظ على مثل هذه القيم وتطويرها وتطبيقها .

العمارة كفن مختلف عن فن التصوير وفن الكتابة ، تستخدم أموال الأفراد والجماعات ، تنتج أعمالا يجب ان توفر فيها ، بجانب فوائدها

العملية اليومية ، خواص جمالية مبهجة ولا يمكن ان يتحمل هذه المسؤولية الاجتماعية المتعددة الجوانب الا مهنة تركز على نظام علمي متميز وتقوم على امرها هيئة عامة ذات قانون اخلاقي واضح المعالم وعلى المجتمع ان يعطى هذه المهنة حرية كافية للخلق والابداع وان يتقبل منتجاتها بصدر رحب اذانه لامفر من تقبل بعض الاعمال القبيحة كضريبة لابد من دفعها لا في سبيل البحث عن الجمال الحقيقي كما يجب - الانسى انه في تاريخ الابداع الفني فان ما يكون قبيحا لجيل من الاجيال قد يعتبر فخما في جيل تال .

الاعتبارات الاخرى في حالة المهندس المعماري .

للمعماري ثلاث واجبات متداخلة :

أ - مسؤوليته نحو موكله .

ب - مسؤوليته نحن الفن .

ج - مسؤوليته نحو المجتمع .

ومن الاخرين تنبع الاعتبارات الاخرى المشار اليها آنفا . (١)

أ - مسؤوليته نحو موكله :

تتمركز في تبادل الراى واسداء النصيح والتصرف في اموال موكله بحكمه لتحقيق اكبر فائدة باقل تكلفة .

ب - مسؤوليته نحو الفن :

تحتم عليه أن يواكب تقدم العلم وان يساعد في تطويره من خلال عمله بتطبيقه لاحدث النظريات وتجريبه للحلول المبتكرة مساهما بذلك في اثراء التراث الفني المشترك لمهنته وهادفا من ورائه لتحسين مستوى ادائه الشخصى .

ج - مسؤوليته نحو المجتمع :

اي مبنى يقوم المعماري بتصميمه ويتحقق بناؤه يؤثر على المبانى القائمة من قبله ويغير معالم المنطقة . فيجب على المعماري ان يبذل قصارى جهده حتى يكون هذا التغيير الى افضل .

١ - انظر صفحة ٩٠ اعلاه تحت تعريف من هو المهني ؟

وفوق هذا فان نتاج المعمارى ظاهر للعيان فى كل حين ، يتعامل معه الناس ويشاهدونه فى كل حين ، ومن مسئولية المعمارى تجاه المجتمع ان يلائم نتاج عمله مشاعر الناس واذواقهم وان يكون خلفية أجمل لحياة افضل . والمقصود هنا المظهر الخارجى للمبنى ووضعها فى البيئة الخارجية لمجموعة المباني القائمة فى المنطقة من قبله . ويجب فوق ذلك ان لا يفسر المبنى الجديد المباني القائمة بأى حال كان يمنع عنها الهواء مثلا أو يجعل الوصول اليها عسيرا أو يخلق أية مشكلة أخرى لم تكن موجودة اصلا .

والموكل المباشر قد لا يكون ، احيانا هو مستعمل المبنى فى النهاية مثال ذلك الفرد أو اللجنة التى تطلب بناء مسرح أو مستشفى أو مدرسة (٢) وفى مثل هذه الحالة يجب أن يهتم المعمارى بمشاكل مستعملى المبنى الحقيقيين ويجب تطلعاتهم بما يحقق راحتهم ورضاءهم .

واجبات المهنى وحقوقه ومتطلباتها :

لقد سلف ذكر واجبات المهنى عندما ناقشنا مسئوليته الثلاثية نحو موكله ، وفنه والمجتمع . اما حقوقه فهى ان يكون محل ثقة موكله واحترامه وان يفتح موكله له صدره ويطلعه على احتياجاته واحلامه التى يرجو تحقيقها فى هذا المبنى والقدر الذى تحت تصرفه من مال أو اى اشياء أخرى قد تكون ضرورية لسير العمل وان يدفع له انعايه طبعاً .

واجبات الموكل وحقوقه ومتطلباتها :

واجبات الموكل ان يكون صريحاً مع مهندس الذى يختاره وان يفتح له صدره حسب ما ذكرناه اعلاه وان يولى نصحه ومشورته الاهتمام اللائق .

ومن حق الموكل قبل ان يطلب منه التصرف بهذه الطريقة ان يعطى ضمانات مؤداها ان الثقة التى يوليها مهندس سوف تحترم وتقدر وانه يمكنه ان يتوقع قدراً معقولاً من الكفاءة الفنية وان مضابط السلوك ومقادير الاجور سوف تكون طبقاً للنمط معين عام متفق عليه .

ولكى نعطي هذه الضمانات سنداً أقوى من النوايا الحسنة لدى المهندس الفرد فانها يجب ان تكون مكفولة عامة معترف بها من قبل الجمهور والدوائر الرسمية ، يكون شغلها الشاغل حماية هذه الضمانات .

٢ - تشير هذه النقطة الى انقسام (الموكل) الى موكل مباشر وهو الذى يطلب بناء المبنى وينفق المال اللازم لذلك ومستعملى المبنى الذين قد تكون علاقتهم بالمعمارى غير مباشرة اطلاقاً و احيانا قد يكون الموكل المباشر نائباً عن المستعملين الحقيقيين ليتعامل مع المعمارى - ويتصرف فى ماله كموظف الحكومة الذى يتصرف فى اموال دافع الضرائب لىبنى مدرسة او مستشفى .

والزام المهنيين المسجلين معها بهما قانونيا . ضمان الكفاءة لا يأتي الا عن طريق امتحان علني يحوز الناجحون فيه على التسجيل مع هذه الهيئة وحق مزاولة المهنة . وضمان الامانة المهنية يكفله قانون الاخلاقيات المهنية للهيئة الذي يلتزم به كل المهنيين المسجلين معها وتكون عقوبة خرقه الشطب أو الانذار أو تعطيل النشاط لمدة معينة حسب ماتنص عليه بنود ذلك القانون .

والمهمة الاساسية لهذا القانون هي ان يضمن لجمهور الموكلين سلامة عواقب دخولهم في علاقات مهنية مع اعضاء الهيئة وان الاعضاء سوف يغلبون مصالح الموكل على اى مصالح أخرى ، بما في ذلك مصالحهم الذاتية في حدود ماتملية عليهم التزاماتهم نحو المجتمع والفن .

من ينظم المهنة ويحميها ؟

نخلص مما سبق ذكره انه من الضروري لتنظيم اية مهنة ان يكون هناك تكوين رسمي لهيئة معترف بها لخلق الجو المناسب الذي تسود فيه علاقات مهنية سليمة تراعى فيها مصالح الجانبين المشتركين في العلاقة . قد يتبادر الى الذهن ان انسب من يقوم بهذا الدور هم ارباب المهنة انفسهم . ولكن هناك خطورة في مثل هذا الاتجاه سنوضحها من خلال نقاشنا للدوافع الاساسية لاي تجمع مهني .

فالدوافع الاساسية لاي تجمع مهني ثلاثة : دافع الابتكار ودافع الزمالة ودافع التملك .

١ - دافع الابتكار :

فدافع الابتكار والابداع هو الذي يحدو جميع المهنيين للتكاتف والتعاون من أجل ازدهار مهنتهم وتطوير علمهم وتقديمه . ودافع الابتكار هذا جذري لكل الجمعيات المهنية .

٢ - دافع الزمالة :

ودافع الزمالة طبيعي في كل انسان وهو الذي يقود الفرد للتشبث برصفائه « فالطيور على اشكالها تقع » وهو دافع أهم جوانبه تقوية الصلات الاجتماعية بين اعضاء المهنة الواحدة .

٣ - دافع التملك :

وهذا الدافع ينبع من رغبة كل جمعية مهنية الاستحواذ على اقصى مايمكنها من المجتمع مقابل خدمات اعضائها الجماعية (كتحصين الاجور

مثلا) . ولاغضاضة في هذا اذ انه من الطبيعي لكل جمعية مهنية ان تدافع عن مصالح اعضائها الجماعية . نقول لاضرير في هذا ان كانت مصالح المهنة في توافق وانسجام مع المصلحة العامة ولكن يجب ان لا نتجاهل احتمال سوء استخدام هذا الدافع فبعض المهن قد تسعى لرفع أجورها وتقليل عملها ، وهذه طبيعة الانسان ، من غير مراعاة للمصلحة العامة .

لتلافي الآثار السيئة المترتبة على سوء استغلال دافع التملك على نحو ماسبق ذكره فانه لا يمكن ترك أمر تنظيم المهنة وحمايتها للتجمع المهني وحده . وبما أننا قررنا ذلك نود ان نقرر وبنفس القدر من التأكيد حق التجمع المهني في المشاركة في تنظيم المهنة .

كل مهنة تحتاج لحماية وتنظيم الكثير من أمورها . نذكر هنا على سبيل المثال : شروط - اكتساب حق مزاولة المهنة ، قانون اخلاقيات المهنة ، شروط التأهيل والتدريب لمزاولة المهنة ، أسس الدخول في علاقة مهنية والتزامات كل من الجانبين المشتركين في العلاقة ، أسس فض العلاقات المهنية ، مقاييس الاتعاب ، .. الخ . يظهر جليا من هذا ان تنظيم وحماية المهنة لا يستهدف حماية مصالح المهنيين وحدهم بل له شق آخر لا يقل اهمية وهو حماية مصالح الجمهور أيضا . بهذا الفهم فان السلطة التي تحمي وتنظم المهنة يجب الا تتكون من المهنيين وحدهم بل لابد ان تشمل ممثلين للجانب الآخر في العلاقة المهنية وهو الجمهور ، والا وجدنا انفسنا في وضع يكون فيه التجمع المهني الخصم والحكم حيال الجمهور .

خاتمة :

لما تقدم من حجج فائنا نرى ضرورة الاسراع باتخاذ الخطوات الضرورية لتنظيم وحماية مهنة الهندسة المعمارية وتحقيق هذه الغاية يجب خلق جهاز رسمي يكون هو السلطة المسؤولة عن امر تنظيم وحماية المهنة ينشأ بموجب قانون يحدد صلاحياته ويخول له السلطات اللازمة لتأدية عمله على أكمل وجه . تعرضنا بصفة عامة لبعض مهام مثل هذا الجهاز ولم نتطرق لتفاصيلها لان هذا يحتاج لبحث طويل ونحن هنا معنيون بتقرير المبدأ فقط . وبغير قيام مثل هذا الجهاز واضطلاعه بمهامه فانه لا يمكن خلق الجو الذي تسود فيه علاقات مهنية سليمة توفر للمهنيين المناخ الصالح للعمل وللجمهور رعاية مصالحه .

المراجع

1. Oliver *Cox*; "Professional Obsolescence", *Arena*, June 1966.
2. Gurth *Higgin*; "The Architect as Professional", *Riba Journal*, April 1964.
3. Sidney *Webb* (Lord Passfield); "The Functions of an Architectural Society", *Riba Journal*, April, 1964, (Reprint).